

المقدمة

عن الشرعية الثقافية للهيمنة التاريخية !

تحتل عملية صياغة الشرعية الثقافية للهيمنة مكانة أساسية في بنية الأنظمة التاريخية المتعاقبة إذ تتعلق بدرجة الرضي التي تحوزها تكريسا لإستقرار النظام القائم، وهي تعبر عن نفسها أو يقوم مركز الهيمنة بالتعبير عنها عبر منظومة متكاملة من القيم والأفكار والرموز الكبرى الملهمة لحركته يقوم بتضمينها مايسمي بخطاب الشرعية الذي يؤدي وظيفة الإلهام أو التبرير الإيديولوجي للنظام القائم والذي يجب أن يسود علي كل وأى خطاب آخر فيحيله - إن وجد - إلي موقع المعارضة ليتمكن وحده من تحديد سقف القبول الأخلاقي والسياسي لكل التفاعلات المحتملة والتناقضات التي قد تثيرها أحيانا. ذلك أن مركز الهيمنة : الدولة القطبية أو حتى الإمبراطورية لايمكنه العيش في خضم صراعات مستمرة وإلا عجز عن الاستمرار في التفوق ومن ثم فهو بحاجة دائما إلي تحلية تفوقه العسكري أو الاقتصادي وجعله سلمياً ومقبولاً من الآخرين وذلك عن طريق خطاب الشرعية الفلسفي أو الإيديولوجي تحديداً.

غير أن مركز الهيمنة وهو يقوم بهذا العمل المهم والجوهري لابد وأن يوفق إلي أقصى حد ممكن بين خطابه الفكري للهيمنة، وبين المشترك الإنساني حتي يسهل لقيمه هو أن تتجلى في قيم إنسانية عالمية جذابة إذ أن إبتعاد قيم الهيمنة لديه عن القيم الإنسانية العامة والراسخة سوف يحول بينها وبين النهوض بمهمتها التبشيرية والتبريرية في آن واحد، ويلاحظ هنا أنه كلما زاد المقوم التبشيري كان الخطاب الفكري أكثر جاذبية ورواجاً لدى الآخرين المعنيين به.

وتكريساً لقيم الهيمنة وتفعيلاً لحضورها قد يضطر مركز الهيمنة أحياناً للخضوع هو نفسه لها حتي تستمر كذلك إذ يتبدى للآخرين مرجعيتها دون أن يحرمه ذلك من مزايا هيمنته الفعلية تحت شعارها، ولتحقيق ذلك فإنه غالباً ما ينزع إلي آليات سياسية وعملية من قبيل؛

— **المرحلة** حيث يخضع لقيم الهيمنة التي رفعها لفترة زمنية تكفي لترسيخها وهي غالباً الفترة التي يتم فيها نحت قيم الهيمنة نفسها أي في الفترة التالية للحظة الصعود الدولي أو الامبراطوري إذ تبدو عملية نحت وترويج هذه القيم مصاحبة أو متأخرة قليلاً عن بداية هذا الصعود نحو الهيمنة لتبدأ مع محاولة ترويجه وتذويقه وتأمينه سياسياً ثم يكون توظيفها عندما يبدأ مركز الهيمنة في التملص منها تدريجياً بعد أن تكون قد تحولت إلي مرجعية إنسانية يحاكم بها الآخرون ويطالبهم بالخضوع لمقتضياتها.

— وكذلك **المرواغة** إذ يتم إعلاء قيم الهيمنة والتمسك بها نظرياً والتصرف ضدها عملياً وغالباً ما يكون ذلك في مرحلة رسوخ الهيمنة وتأكدها ومراكمة خبرة تاريخية طويلة من ممارستها إلي الحد الذي يردع الآخرين عن مواجهة مركز الهيمنة وإن كانت هذه الآلية تؤدي بالتدريج إلي تعرية قيم الهيمنة وتثير الكثير من التناقضات لمركزها تؤدي إلي تآكل شرعيته وقد تفقد إلي أقول في هيمنته.

— وأيضاً **الانتقائية**، حيث يلجأ مركز الهيمنة إلي إطلاق أكثر من مبدأ يقوم بينها بعض التعارض أحياناً، وأحياناً أخرى يصل التعارض إلي حد التناقض ثم يشرع في ممارسة كل مبدأ في الوقت الذي يتناسب مع مصالحه وحسب تأويله هو بل وأحياناً يتم تطبيق مبدئين علي الصراع نفسه ولكن في أوقات مختلفة فيتم إعمال أحدهما في بداية الصراع مثلاً، وإعمال المبدأ النقيض في فترة تالية لتغيير بعض مفردات الصراع عن لحظة البداية في اتجاه يفرض التكيف مع هذا التغيير تحقيقاً للمصلحة نفسها والتي قد تكون في استمرار الصراع قائماً وليست في حله.

هذا الفهم لأهمية الشرعية يرتبط ولا شك بكل النظم التاريخية المتعاقبة وإن بدرجات مختلفة من العمق ونطاقات متباينة في الإمتداد، فالنظام التاريخي السابق "الإمبراطوري أو عبر الإقليمي" الذي شغل أغلب فترات التاريخ المكتوب "الكلاسيكي" والذي اتسم بحركية أقطابه من الإمبراطورية الفرعونية مروراً بالفارسية واليونانية قبل الميلاد، والرومانية ثم العربية الإسلامية بعده وذلك في العالم المتوسطي، وفي موازاة الإمبراطوريتين الصينية والهندية المستمرتين في العالم الآسيوي، مع مايتطلبه ذلك من تعددية وإقليمية خطابات الشرعية، يسعفنا بنماذج شتى وإن ظلت أولية لخطابات الشرعية لعل أهمها لدى الإمبراطورية الرومانية مثلاً والتي سعت إلى تسويد نموذجها السياسي وجعله مقبولاً أو علي الأقل ممكناً لنحو أربعة قرون علي الأقل، وهو الخطاب الذي راح بين مقولتي: القانون الروماني ذات الطابع التبشيري الذي جسد رغم جوهره الذي يعود إلي قانون حمورابي أنضج صور العدالة السياسية آنذاك وحينما كانت روما أخذة في الإمتداد والتوسع، والسلام الروماني الذي جسد، وبعد أن صارت روما إمبراطورية كبرى، إيديولوجياً تبريره واضحة للهيمنة علي العالم القديم المتوسطي بدعوي فرض السلام علي ربوعة.

وعلي العكس، فإن النظام العالمي الواسع للحدثة والقائم في طبقات مختلفة منذ خمسة قرون قام علي ظاهرة المركزية الجغرافية الأوروبية علي النحو الذي أسهم في نزوع الفكر الغربي الحديث إلي التمرکز حول الذات والقول عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف بسمو الغرب عرقياً ودينياً وفكرياً بل بوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه بالمعجزة الفلسفية اليونانية وحتى الآن متمتعاً بالطهر المعرفي والنقاء العرقي، وهي النزعة التي اخترنھا العقل الغربي ليستعملها بعد ذلك كثيراً في فرض حضوره وتبرير هيمنته علي أنحاء شتى في العالم ملتبساً بروح استعمارية تجسدت في نسق الفكر الكولونيالي.

وعبر بناء نرجسية الذات، وتشويه كل ذات أخرى في نزعة هجومية واضحة، تمكنت نزعة التمرکز الأوربي من التحكم في إيقاع حركة الفكر

الإنسانى كله قبولاً أو رفضاً، فحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية، فإنهم عادة لا يستطيعون نفي تفوق أو هيمنة أوربا كحقيقة تاريخية في هيكل النظام العالمى للحدث، وإن حاولوا تفسيرها بدوافع مختلفة عن تلك التي تركز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع عنصرية مرتبطة بفضائل خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوربية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم داخل تاريخها وحده وعلي نحو مستقل عن الآخرين.

وبرغم وجود تيار نقدي في الفكر الغربي نفسه يحرص علي تفكيك نزعة التمرکز هذه يعد أبرز رموزه من المعاصرين يورجين هابرماس، وباك دريدا حيث الأول منطلقاً من تراث المدرسة النقدية الألمانية يقوم بنقد العقل الأداة الذي جعل من العقل أداة لإخضاع الإنسان لمفاهيم اتخذت شكل علاقات وقوانين وأنساق ثقافية قد تكون متحيزة ولا تهدف إلا لطمس حرية الإنسان، وحيث الثاني هو أبرز رواد المدرسة التفكيكية الفرنسية يدعو مباشرة إلى تفكيك نظم العقل الميتافيزيقي الغربي المتمركز حول ذاته لإرساء عقلانية جديدة لتحيز فيها، يبقى هذا التيار النقدي محدوداً قياساً إلى التيار الرئيسي في الفكر الغربي والقائم علي نزعة التمرکز.

ولاشك في نهوض الفكر الأوروبي بمهمة إنتاج مثل الحدث السياسية التي غيرت علاقة الإنسان بالأرض، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة والدولة بالكنيسة من علاقة خضوع واذعان إقطاعي / أبوي إلى علاقة مواطنة تقوم على أساس قانوني. تلك العلاقة التي قادت في موازاة وبالهام حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس والسابع عشر إلى تكريس نظام الدولة القومية أو "النظام الوستفالي" الذي نهض بدوره على مجموعة من المعاهدات أنهت الحرب الثلاثينية التي أشعلتها هذه الحركة وخاصة بين ألمانيا وفرنسا في الفترة من ١٦١٨ - ١٦٤٨م، وقلصت كثيراً سلطة البابا الدينية على العالم السياسي في إطار الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، ومن ثم تقلص دور الاختلافات الدينية والمذهبية في إشعال الحروب بل وفي ترسيم خطوط الانقسام الإستراتيجي والسياسي أمام دور القباينات "الحديثة" السياسية والاقتصادية والايديولوجية، كما تؤكد مبدأ الاستقلال وما يتضمنه من احترام

لحدود الدولة التي عليها تمارس السيادة الوطنية أو القومية فكان ذلك ايداناً بالقضاء التام على بقايا النظام الإقطاعي وإماراته المحدودة وصعود الدولة القومية الحديثة التي أسهمت في ظهور واستقرار المركنتيلية لدى الدولة الهولندية التي عززت بدورها فكرة النظام العالمي على أساس اقتصادي وصاغت أحداثه السياسية كمبدأ السيادة وألوية القانون الدولي وأفكار الحكم الديمقراطي بالهام المذهب الفردي، وحتى الأفكار الاشتراكية، وكذلك المؤسسات التي جسدت هذه القيم مثل عصبة الأمم، وغيرها من الإتحادات والهيئات السابقة عليها والمعاصرة لها.

غير أنه في وجهه السلبي ومن خلال نزعة التمرکز عمل علي تبرير الكثير من أخطاء أوروبا في حق إفريقيا التي تحولت إلي منجم العبيد المطلوبين لإعمار أمريكا منذ الصراع الأسباني - البرتغالي ثم السيطرة الهولندية في القرن السابع عشر، أو ضد الجنوب والشرق عموماً إبان السيطرة الاستعمارية من قبل بريطانيا بعد الثورة الصناعية والتي نسال بعضاً من نيرانها وتناقضاتها عالماً العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفرنسا بعد ثورتها الديمقراطية وألمانيا بعد الوحدة، والتمدد الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز وهي الظاهرة التي انفجرت في وجه أوروبا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وهنا وفي العقد الثالث من القرن العشرين يبدأ الدور الأمريكي في قيادة الطبعة الأخيرة للنظام العالمي، ويكتسب جاذبيته الأولى من طبيعته الليبرالية التي جسدت الوجه الإيجابي للحدث الأوروبية إذ لا ينسى أحد تلك الثورة التي أحدثتها مبادئ الرئيس وودرو ويلسون عن حق تقرير المصير لسدي شعوب المستعمرات والمحميات الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى إذ يمكن أن ننسب إلي هذه المبادئ التبشيرية آنذاك دورها في إلهام الكثير من حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الأوروبي في العقود الثلاثة التالية، وأيضاً دورها في تسهيل الصعود الأمريكي إلي قيادة النظام العالمي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية تشيئنا للنظام العالمي في بنيته المعاصرة "الأمم المتحدة" وفي القيم التي حازها "السيادة، والاستقلال، وحق تقرير المصير"

والصراعات التي عاشها كالحرب الباردة وتجلياتها "الردع النووي، وتوازن القوى، ثم الوفاق الدولي " حيث لعبت دور القطب الليبرالي لخمسة عقود جعلت الكثير من الشعوب ترحب بالدور السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي المتزايد في العالم علي حساب القوى الإستعمارية التقليدية الذابلة آنذاك إذا اعتبر النموذج الأمريكي هو الأعظم في التاريخ الإنساني ليس فقط للتطور الكيفي الجذري لمركب القوة العسكرية تكنولوجيا وتسليحيا وتنظيميا لديه علي نحو لايمكن مقارنته بإمبراطوريات العصور السابقة وإنما لسبب آخر هو الأعماق يتعلق بطبيعة هذا النموذج نفسه ونمط بنائه الحداثي من حيث شموله لمركب عريض من المقومات: السياسية/ الديمقراطية، والقانونية/ الدستورية، والثقافية/ التحررية، والاقتصادية/ الانفتاحية، وغيرها من مقومات الجاذبية الملهمة التي تؤسس لنموذج شامل مقبول من الآخر مهما كان مختلفا أو حتي معاديا إيماننا بصدق دعوته إلي الحرية والوفرة والمساواة علي النحو الذي رمز إليه تمثال الحرية علي الساحل الشرقي الأمريكي في اتجاه العالم القديم وصاغته مقولات ودعاوي الحلم الأمريكي التي جعلت من الولايات المتحدة وطنا للفكرة بأكثر مما هي بالجغرافيا، حيث الأمريكيين ليسوا فقط القاطنين مابين الساحل الشرقي والغربي، ومابين الحدود الكندية والمكسيكية، ولكنهم أيضا بل وبالأساس الحالمون بالعدل والهاربون من ظلم وعنصرية الحياة الأوروبية المندفعون إلي اقتحام التاريخ لصوغ الحرية الكاملة والوفرة الكاملة علي الأرض البكر التي لم تشهد - علي الأقل في اعتقاد الأمريكيين الأوائل - تلك المظالم والحروب الدينية والقومية التي شهدتها أوروبا قبل ذلك.

ولقد ارتبط الحلم الأمريكي أو تم تجسيده في نمط الحياة الأمريكي الذي جذب أفئدة الكثيرين في العالم، فهو يكاد يشكل بنية كاملة رمزية وعملية تلهم بقدر ماتستوعب السلوك الحياتي اليومي للإنسان العادي خاصة من الاجيال الشابة ذات المزاج العصري عبر تقديم الأدوات والوسائل التي تجعل حياة الإنسان أكثر سهولة وديناميكية سواء داخل بيته أو خارجه لأنها جميعا أدوات ووسائل تأخذ إلهامها من فكرة الحرية وذلك بدءا من النمط الغذائي القائم علي الوجبات السريعة سابقة التجهيز، والمشروبات المعبأ الذي يسهل الحصول عليه والانتقال به إلي أي مكان وتناوله في أي طقس بدلا من القهوة الفرنسية بطقسها

المعروف، أو شاي الساعة الخامسة الإنجليزي بطقسة الارستقراطي، مروراً بالزى العصري القادر علي تلبية حاجات الوظائف الأكثر ديناميكية في الحياة اليومية اللاهثة بكفاءة كبيرة ممثلاً في الجينز بشكل أساسي مع موسيقي خاصة صاخبة تمثل خلفية لهذا النمط بقدر ماهي جزء طبيعي من طقسه كالروك أند رول الذي يقي، علي كل تنويعاته، نتاجاً خاصاً بالفريجة الفنية الأمريكية ليكمل مع سينما هوليوود المعبأة بأفكار الاكتشاف للعالم والداعية إلي مواجهة أخطار الكون الخارجية ضد كوكبنا بشجاعة الكابوي، مع التحرر الجنسي الواضح أبرز ملامح الدور الليبرالي العالمي لأمريكا.

وقد ظل الحلم الأمريكي حتى نهاية الحرب الباردة أفضل أشكال القيادة العالمية لقدرته على الإلهام والتبشير دون الوقوع في فخ العنصرية الذي طالما وقعت في أسره القوى الكبرى عندما تغرق في المثالية التبشيرية فتقع في النرجسية على نحو ما حدث لقوى كثيرة لم تطاولها على صعيد القدرة الشاملة أحرها النازية والفاشية. وربما يرجع الفضل في ذلك للفلسفة البرجماتية التي شكلت العقل السياسي الأمريكي عند النخاع وخاصة فلسفة جون ديوى الذرائعية التي تبعد عن المثالية النظرية بقدر ما تسئلهم مثالية التجربة الواقعية باعتبارها خبرة "إيجابية" في التاريخ، فتمكنت من وضع قيود عملية، وتاريخية على منظومتها المثالية، وإن كان ذلك في المقابل قد صبغ رؤيتها التاريخية بأفة "التجزئية" وربما "الإختزالية" التي ورطتها أحياناً في سياسات خاطئة على منوال فيتنام مثلاً وذلك لعدم تقديرها بشكل كاف أهمية الثقافات الإنسانية والقوى المعنوية لدى الشعوب وتصورها المبالغ فيه لدور القوة الاستراتيجية وقدرتها على إنتاج تواريخ جديدة، ونظم مغايرة، بنفس قدرتها على تحقيق الانتصارات العسكرية، وهي رؤية تتبع من قصر تجربتها التاريخية وصعودها الساحق السريع على الأغلب.

غير أنه بنهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفيتي آواخر الثمانينات وانفراد أمريكا بالقيادة العالمية علي أرضية اقتصاد المعرفة بدأ الحديث عن "النظام العالمي الجديد"، ومع منتصف التسعينيات بدأ الحديث عن حركة العولمة بحسبانها بنية تاريخية شاملة ومركبة لها جوانبها المتعددة تنهض على

نمط إنتاج المعرفة الذي يتسم بطبيعة استقطابية تركز بل وتوسع الفجوة القائمة بين الأكثر تقدماً والأكثر تخلفاً. وفي سياق النتائج غير المتوازنة للعولمة طفرت القوة الشاملة لمركزها الأساسي، أي الولايات المتحدة، طفرة هائلة ليس فقط على مستوى الجغرافيا الاقتصادية، بل وبالأساس على صعيد الجغرافيا السياسية حيث التفوق العسكري والإستراتيجي الحاسم بانتهاء القطب الثاني في النظام العالمي وفي ظل تدني القوى التالية له في هذا النظام يسندها في ذلك إنفاق عسكري جاوز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكري للدول الخمس عشرة التالية لها وعلى رأسهم روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وهو ما يجعلها تعيش منذ التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وبين أحداث سبتمبر ٢٠٠١م إشكالية التناقض بين موقعها في هيكل القوة الشاملة الفعلي حيث التفوق الساحق على الجميع، وبين موقعها في البناء القانوني/السياسي للنظام الدولي القائم والذي صاغته نتائج الحرب العالمية الثانية ويضعها في مرتبة واحدة مع خمس دول تتعقد لها قيادة النظام العالمي من داخل الشوعية الدولية وعبر حق الفيتو. وإذا كان هذا التناقض قائماً منذ بداية التسعينات فلن التعامل الأمريكي معه قد اختلف:

— بين الإدارة الديمقراطية التي شغلت هذا العقد وسعت التي ادارته عبر التبشير بعالم جديد أكثر تكاملاً ولو ظاهراً تمثل في بنية العولمة وخطابها الفكري الكوني حيث استطاعت التحكم في النظام الدولي على مستوياته المتعددة بموارد قوتها الشاملة دونما حاجة إلى أعمال ألها العسكرية إلا في أحيان نادرة وكاشفة استوجبته الظروف، ومن داخل مبدأ حق التدخل الإنساني استناداً إلى قيم سياسية مقبولة عالمياً كما حدث في البوسنة وكوسوفا على نحو حفظ للقوى الكبرى ماء وجهها ولم يجرح هيبتها، ما يعني أنها لم ترد حسم التناقض القائم بين الشكل القانوني / السياسي القائم للنظام العالمي، وبين حامله التاريخي أي نمط الإنتاج الذي تحول إلى اقتصاد المعرفة، بحيث تظل النزعة الاستقطابية في العمل على مستوي نمط الإنتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية "القانونية والسياسية" القائمة.

— وبين الإدارة الجمهورية الراهنة التي سعت منذ البداية الى حسم هذا التناقض بالخروج تدريجيا من نظام التفاعلات الدولي الذي تفرضه الأبنية القانونية / السياسية للأمم المتحدة وتكريس ممارسات انفرادية لا تحكمها سوى موارد القوة الشاملة الأمريكية وهو النهج الذي يحدث إختلالات حادة في ادارة النظام الدولي تفرض البحث عن صيغ لتجاوزها عبر تعديلات جذرية في الصيغ القانونية والسياسية القائمة والتي تمنح فرنسا مثلا حقا مكافئا للولايات المتحدة في ادارة النظام العالمي وهو الحق الذي لم تستسغه الولايات المتحدة منذ البداية. وهكذا ينفتح الطريق اما الى تعديلات هيكلية في مجلس الأمن ونظام اتخاذ القرارات الدولية تعكس الهيمنة الأمريكية الواقعية، واما الى سقوط نظام الامم المتحدة الراهن والبحث عن نظام بديل.

فبالهام هذا النهج بدأت الادارة الجمهورية حكمها قبل ١١ سبتمبر بالاندماج — عبر مشروع الدرع الصاروخية — في سباق تسلح جديد علي الطريقة الريحانية، ومع ١١ سبتمبر هيمنت عليها نزعة "تدخلية شديدة" فى مناطق كثيرة من العالم كما هو فى باكستان وجورجيا وقيرغستان والفلبين واليمن وكذلك الإنتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عديدة من العالم تحست غطاء مواجهة الإرهاب، وصولا لحربها على أفغانستان، ثم عدوانها على العراق وعلان نفسها دولة احتلال لبلد ذات سيادة فى القرن الحادى والعشرين.

وفى موازاة تلك النزعة التدخلية ثمة نزوع الى خطاب تبريرى للشرعية يمكن ملاحظته من خلال رصد القدره الأمريكية النسبية علي الاستقلال عن الخطاب الفكرى الكونى باتجاه خطاب جديد نسميه هنا "نزعة التمركز الأمريكى". فبدلا من الخطاب الكونى الذى مثل أساس الشرعية وقدم مبدءا حق التدخل الإنسانى كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة، نجسد الآن نزوعا الى بناء "مركزية أمريكية" مستقلة عن نزعة التمركز الغربى وليس ضدها أى إستلهاهم أمريكا لأسوأ ما فى العقل الأوربي حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدى الدولة الأمريكية علي أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا علي سبيل الاستثناء فى إطار عام ينزع إلي التوافق معها، يحل محل الفلسفة

اليونانية التي أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية في التاريخ الأوربي الموحد والمتجانس. كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلّة الاستثناء علي كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تمّ الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه في الخمس وعشرين قرنا الماضية، ومثلما صار النموذج الأوربي هو المثال المحتذى وإلا فالإتهام بالنقص والدونية، فإن الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر يقيم تمرّكه علي قاعدة: من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة والتي تقوم بدورها علي نوع مسن الرؤية المثالية التبسيطية التي تصل في ذروتها إلي خليط من الميتافيزيقية في مصطلحات "العدالة المطلقة، والحرية اللانهائية، والحرب العادلة"، ومن المانوية إذ تقسم العالم علي أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد "محور الشر" ما يدخل علوم السياسة ومناهج التحليل الاستراتيجي في غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التي يركز عليها عادة الأصوليون في كل الأديان والعنصريون في كل الأمم مما يجعل من ترويجها بابا شيطانيا تدخل منه قوّي التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهي القوي التي حاولت أو ادعت أنها تسعى لمواجهتها بإطلاق هذه النزعة التبسيطية. ومن ثم يثير لديها، والعالم من حولها تناقضات شتى تتّال من استقرار النظام العالمي القائم وانكسار حاد في هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى معا علي النحو الذي قد يؤدي الي تحلل المنظمة الدولية تدريجيا اثر أزمات عدة متوالية ومماثلة للأزمة العراقية.

ولهذا يمكن الإدعاء بأن بنية العولمة والتي شغلت الفترة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، تظل موضع جدل حول ما إذا كانت تمثل مرحلة / بنية جديدة أخيرة في النظام العالمي الحداثي بحكم إستنادها إلي نمط الانتاج الرأسمالي والذي صاغ هذا النظام العالمي، أم أنها ستكون مرحلة جديدة ولكنها أولي في نظام عالمي جديد مختلف قد يكون مسا بعد حداثي بحكم ارتكازها علي اقتصاد جديد مختلف نوعيا هو الاقتصاد ما بعد الصناعي أو اقتصاد المعرفة ومن ثم تتطلب وتقرز خطابا جديدا للشرعية تبريريا وتبشيريا في أن؟

ولا شك في أن أى محاولة للفهم لابد وان تأتى فى سياق تاريخى أوسع حتى تكتسب الفاعلية المرجوة لحركة الفكر الإنسانى فى الكشف عن جوهر الماضى وكيف تشكل؟ وكذلك فى استقراء المستقبل وكيف يمكن ان يكون؟ مروراً بإلقاء الضوء الكاشف على الحاضر المعيش نفسه لإدراك ماهيته؟

وحسب هذا المنهج نجد أنفسنا أمام ثلاثة أسئلة كبرى أولها: عن الماضى وبالأحرى عن السياق التاريخى السابق على العولمة والذى قاد اليها عبر تحولات لم تتوقف منذ فجر التاريخ وبداية الحضارة الإنسانية أى منذ الثورة الزراعية على الأقل وحتى الثورة الصناعية الثالثة أو ما يسمى بالثورة العلمية والتكنولوجية أو بـ "عصر المعلومات" حيث تمثل العولمة الراهنة ذروة الوعى الإنسانى بعالمية كوكبنا الأرضى، وبالمصير المشترك للحضارة البشرية.

وثانيهما : عن الحاضر وبالأحرى عن ماهية العولمة نفسها والتي تعدو نتاجاً مباشراً لمنطق عمل الثورة العلمية والتكنولوجية واستجابة تلقائية أحياناً، وقسرية أحياناً أخرى لطبيعة عمل نمط انتاج المعرفة الذى اعقبه النمطان التاريخيان اللذان شكلا عقلانية الماضى البشرى وهما نمط انتاج الزراعة ثم الصناعة.

أما الثالث فهو عن المستقبل وبالأحرى عن السياق التاريخى اللاحق عليها فى محاولة لإستقصاء كيفية تأثير العولمة على المصير الإنسانى وكيف تستجيب للأزمات الكبرى التى تواجه البشر جميعاً كأفراد فى طبقات اجتماعية، وكطبقات اجتماعية فى دول قومية، وكدول قومية فى نظام عالمى واسع يؤثر فيه الكل على الكل باعتبارهم جميعاً "جيران فى عالم واحد" محكومون فى النهاية ببيئة طبيعية تضمهم جميعاً تمنحهم موارد دها الطبيعية ليستغلوها، ولكنها تحاسبهم جميعاً اذا ما أساءوا استغلالها الى الدرجة التى قد تجعل حياتهم فيها صعبة وربما غير ممكنة اذا وصلت اساعتهم لها حد تدميرها.

وفى اطار هذا المنهج تستغرق وقفتنا المتأملة ثلاثة فصول موجزة يجيب كل منها على أحد الأسئلة الأساسية المطروحة.

والله والموفق